Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 2- June- 2026 المجلد ١٦- العدد ٢ – حزيران- ٢٠٢٦

The importance of the Nile Basin region in Egyptian foreign policy

[1] Asst. Prof. Dr. Imad Razik Omar[2] Ibrahim Abdullah Abdul Saleh
[1] College of Political Science - University of Anbar

Abstract:

This research examines the importance of the Nile Basin region in Egyptian foreign policy ،as it is a vital geopolitical axe that directly impacts Egypt's stability and national security. This region occupies a strategic position stemming from Egypt's near-total dependence on the waters of the Nile River ،making it a decisive factor in determining foreign policy priorities. The research seeks to analyze the geographical ،political ، and economic dimensions of relations between Egypt and the Nile Basin countries ،focusing on water issues and resource security ،and their impact on Egypt's regional and international positions.

The research assumes a close connection between Egyptian foreign policy and the Nile Basin region ، manifested in Egyptian policies aimed at securing water flow and addressing challenges associated with the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) and other regional projects. The research relies on an analytical and historical approach to trace the development of Egyptian relations with the basin countries and analyze official and regional positions. It also seeks to provide a comprehensive understanding of how Egyptian political decisions regarding this region are formulated and how they interact with geopolitical variables in a manner that preserves national security and enhances Egypt's regional role.

1: Email:
emad.omar@uoanbar.edu.iq
2: Email:
abr22l2002@uoanbar.edu.iq

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.159711.1506

Submitted: 25/4/2025
Accepted: 15/5/2025
Published: 1/06/2026

Keywords:
Egypt
Nile Basin
Ethiopia
Water
regional relations..

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أهمية منطقة حوض النيل في السياسة الخارجية المصرية

[١] أ.م.د عماد رزيك عمر [٢] إبراهيم عبدالله عبد صالح
[١] كلية العلوم السياسية – جامعة الأنبار

الملخص:

يتناول هذا البحث أهمية منطقة حوض النيل في السياسة الخارجية المصرية بعد العام ٢٠١٤، باعتبارها أحد المحاور الجيوسياسية الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر في استقرار وأمن مصر القومي، تحتل هذه المنطقة مكانة استراتيجية نابعة من الاعتماد المصري شبه الكامل على مياه نهر النيل، مما يجعلها عاملًا حاسمًا في تحديد أولويات السياسة الخارجية، ويسعى البحث إلى تحليل الأبعاد الجغرافية والسياسية والاقتصادية للعلاقات بين مصر ودول حوض النيل، مع التركيز على القضايا المائية وأمن الموارد، وتأثيراتها على مواقف مصر الإقليمية والدولية.

يفترض البحث أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين السياسة الخارجية المصرية ومنطقة حوض النيل، يتجلى في السياسات المصرية الهادفة إلى تأمين تدفق المياه ومواجهة التحديات المرتبطة بسد النهضة وغيره من المشروعات الإقليمية، يعتمد البحث على المنهج التحليلي والتاريخي من أجل تتبع تطور العلاقات المصرية مع دول الحوض وتحليل المواقف الرسمية والإقليمية، كما يسعى لتقديم فهم شامل لكيفية صياغة القرارات السياسية المصرية تجاه هذه المنطقة، والتفاعل مع المتغيرات الجيوسياسية بما يحفظ الأمن القومي ويعزز الدور المصري الإقليمي.

الكلمات المفتاحية:

مصر، حوض النيل، أثيوبيا، المياه، العلاقات الإقليمية.

المقدمة

تُعد منطقة حوض النيل من أكثر المناطق حيوية في رسم معالم السياسة الخارجية المصرية، نظرًا لما تمثله من أهمية استراتيجية تتصل بشكل مباشر بأمن مصر المائي، ومن ثم بأمنها القومي والاقتصادي والسياسي، وقد ظل نهر النيل لعقود طويلة شريان الحياة في مصر، ومصدرًا رئيسيًا للمياه العذبة التي تعتمد عليها البلاد في الزراعة والصناعة والشرب، مما يجعل أي تهديد لموارده تهديدًا مباشرًا لوجود الدولة واستقرارها.

ومن هذا المنطلق، تحرص مصر على بناء علاقات متوازنة ومستقرة مع دول الحوض، خاصة في ظل تنامي مشاريع التنمية في بعض دوله، وفي مقدمتها إثيوبيا التي تقوم بإنشاء مشاريع ضخمة كمشروع سد النهضة، الذي أثار الكثير من القلق لدى صانع القرار المصري. ويأتي هذا البحث في إطار تسليط الضوء على كيفية تعامل السياسة الخارجية المصرية مع هذه التحديات، ومدى فاعلية الاستراتيجيات المعتمدة في الحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل.

أولاً: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على منطقة حوض النيل باعتبارها إحدى أهم المناطق الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط وأفريقيا، والتي تلعب دورًا محوريًا في تشكيل السياسة الخارجية المصرية، ويُبرز البحث العلاقة الحيوية بين الأمن المائي والأمن القومي المصري، خاصة في ظل التحديات المتصاعدة المرتبطة بمشاريع المياه في دول المنبع، كما يسعى البحث إلى تقديم فهم علمي دقيق لطبيعة العلاقات بين مصر ودول الحوض، من أجل دعم اتخاذ القرار السياسي والاستراتيجي تجاه هذه المنطقة.

ثانياً: أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل الأبعاد الجغرافية والسياسية لمنطقة حوض النيل.
٢. دراسة طبيعة العلاقات بين مصر ودول الحوض وتأثيرها على السياسات الخارجية.
٣. استكشاف التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه مصر في هذا الإطار.
٤. تقديم توصيات لتعزيز الدور المصري الإقليمي في حوض النيل وضمان أمنها المائي.

ثالثاً: إشكالية البحث: تتمحور مشكلة البحث حول السؤال التالي "ما أهمية منطقة حوض النيل ضمن أولويات السياسة الخارجية المصرية؟".

رابعاً: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها أن هناك أهمية استراتيجية حاسمة لمنطقة حوض النيل في تشكيل السياسة الخارجية المصرية، وأن لهذه المنطقة تأثيرًا مباشرًا في استقرار الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي في مصر، وأن السياسة الخارجية المصرية الرامية إلى ضمان استقرار هذه المنطقة ومنع تحولها إلى ساحة نزاع، ستزيد من فعاليتها كلما ازدادت أهمية منطقة حوض النيل من الناحية الأمنية والاقتصادية.

خامساً: مناهج البحث: يستخدم البحث المنهج الوصفي لتتبع الظواهر الجغرافية والسياسية المؤثرة في صنع القرار المصري، إلى جانب التركيز على المنهج المقارن لتحليل أوجه الاختلاف والتقارب في سياسات دول الحوض تجاه نهر النيل.

سادساً: هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث إلى محورين رئيسيين لتسليط الضوء على الأبعاد المختلفة التي ينطوي عليها موضوع حوض النيل، وذلك من أجل تقديم تحليل شامل يعكس التداخل بين السياسة والاقتصاد في هذه المنطقة الحيوية، يتناول المحور الأول الأهمية السياسية والجيوستراتيجية لحوض النيل، مستعرضًا كيف شكّل هذا الحوض عنصرًا محوريًا في العلاقات الإقليمية والدولية، ومدى تأثيره في صياغة السياسات المائية والأمن القومي للدول المتشاطئة. أما المحور الثاني، فيركّز على أهمية حوض النيل الاقتصادية، من حيث إسهامه في دعم الأنشطة الزراعية والصناعية وتوليد الطاقة، فضلاً عن كونه مصدرًا حيويًا للمياه العذبة التي تمثّل شريان الحياة للملايين من السكان في الدول التي يعبرها.

I. المحور الأول
الأهمية السياسية والجيوستراتيجية لحوض النيل وتأثيره في السياسة الخارجية المصرية

يقصد بدول حوض نهر النيل بصورة عامة هي (مجموع الأراضي التي تنحدر نحو مجرى النهر وروافده، وتغذيه بالمياه والتي لو سقطت عليها الامطار، او تفجرت فيها الينابيع، لانحدرت إلى مجرى النهر)[١]. وهي ظاهرة جغرافية تتسم بالفرادة ويخترق احدة عشرة دولة افريقية، وهذه الدول لا تتشابه في سماتها السياسية الاجتماعية وحتى طبيعتها الديمغرافية متباينة بشكل لا يساعد على توحيد الرؤية[٢] .

مع ذلك هذه الدول تشكل ارتباطا جغرافيا مهما على مستوى القارة الافريقية، إذ انها مجتمعة تشكل مساحة جغرافية وكتلة بشرية لها وزنها الإقليمي والدولي بما تملكه من قدرات وموارد طبيعية، حيث يقدر عدد سكان الحوض بنحو ٣٠٠ مليون نسمة أي ما نسبته ٤٦ بالمئة من مجموع سكان قارة افريقيا وان مساحة دول الحوض تبلغ ٩ مليون كيلو متر مربع أي نسبة ٣٠ بالمئة من مساحة افريقيا، اما من ناحية جيوستراتيجية فتطل دول الحوض على المحيطين الهندي والاطلسي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، فضلًا عن ان اغلب دول الحوض ترتبط بعلاقات وثيقة وعضوية عدد من المنظمات والتجمعات الإقليمية مثل الاتحاد الافريقي والجامعة العربية، وتجمع دول البحر المتوسط الأوربي والمؤسسات المالية

(١) مهند عبد الواحد كاظم جواد النداوي، "الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل"، (رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣)، ص٣٠.
(٢) سلمة عثمان سيد احمد، "الأهمية الجيوسياسية لحوض النيل"، *مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي*، المجلد ٥، العدد ١٠، مارس، (٢٠٢٣): ص٣١٠.

الإقليمية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة[١]. ولا مناص من القول أن هذه المنطقة تتمتع بأهمية استراتيجية بالغة لعدة أسباب، من أبرزها الآتي[٢]:

١. تُعد حلقة وصل حيوية بين دول إفريقيا العربية ودول إفريقيا جنوب الصحراء غير العربية.

٢. يشهد حوض النيل تداخلاً جغرافيًا مع منطقة القرن الإفريقي، إذ إن نصف دول الحوض تُعد من دول القرن الإفريقي.

٣. تُشكل مصر بوابة استراتيجية لدول حوض النيل نحو القارة الأوروبية، بفضل إطلالتها على البحر المتوسط.

٤. يضم الحوض عددًا من أهم الممرات المائية العالمية، مثل قناة السويس، ومضيق تيران، ومضيق باب المندب، والتي تمر من خلالها النسبة الأكبر من التجارة العالمية.

٥. تُعد المنطقة مدخلًا ومخرجًا رئيسيًا إلى المحيط الهندي، وتمتد من خلاله إلى المحيط الأطلسي، حيث إن نصف دول الحوض تطل على المحيط الهندي.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل نهر النيل أهمية استراتيجية كبيرة اذ يمر بـ ١١ دولة وهي (**السودان، مصر، جنوب السودان ، إثيوبيا،ارتيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية،تنزانيا، بوروندي، اوغندا،كينيا،رواندا**)، وبذلك يعد حوض النيل احد الاتجاهات المهمة لمتطلبات استراتيجية الأمن القومي لجميع دول الحوض وكذلك الأمن القومي لكل دولة من دوله وتتداخل هذه الأهمية مع اهتمامات الأمن الأخرى التي تهم دول منطقة حوض النيل إضافة إلى تقاطع حدود مصالحها ومواقفها من القضايا والصراعات الإقليمية[٣] .

وقد ضمنت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تنظيم علاقات دول الحوض على أساس تقاسم مياه نهر النيل ومنها [٤]

١-أتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ بين المملكة المتحدة (نيابة عن دول شرق افريقيا) ومصر حيث لاخصصت لمصر ٤٨ مليار متر مكعب من تدفق نهر النيل و٤ مليارات متر مكعب للسودان فضلا عن منح مصر حق النقض ضد أي مشروع يقام على منبع النيل وعارضتها كل دول الحوض عدا مصر والسودان.

---

(١) محمد علي عبدالله الشامخ، "الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل مشروع سد النهضة: دراسة حالة"، (رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط كانون الثاني٢٠٢٠)، ص٣٦.

(٢) مهند عبد الواحد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤-٣٥.

(٣) مايسة خليل حسن، محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤ اثيوبيا نموذجا، تمت الزيارة ٢٠٢٤/١٢/١٢ على الرابط :https://democraticac.de/?p=82198#_ftn11 .

(٤) محمد السعيدي ومحمد بشير ، "نحو فهم للصراع المائي في شرق النيل: قضية سد النهضة والمفاهيم الخاطئة الشائعة"، *مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة*، مجلد١١ ،عدد٦٢ ، أيار، (٢٠٢٣): ص٧٣.

٢-أتفاقية تقاسم مياه النيل عام ١٩٥٩ نصت على الاستغلال الكامل لمياه النيل بين مصر والسودان وعارضتها باقي لادول الحوض .
٣-مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ نصت على الإطار التعاوني للتنمية المستدامة وإدارة نهر النيل وقد وافقت عليها جميع دول الحوض.
٤- إتفاقية إعلان المبادئ بشأن سد النهضة عام ٢٠١٠ (عينتيبي)وقعتها ست دول متشاطئة رغم معارضة دولتي المصب مصر والسودان.
لكن مع استمرار موجات الجفاف في العديد من مناطق دول حوض النيل، أصبح الأمر مشكلة. ويعد العجز المائي بمثابة تحذير من خطر وشيك قد يؤدي إلى اندلاع صراعات ثنائية أو اقليمية. كما وترتبط اهداف (الأمن القومي) الاستراتيجي بالعناصر الجيوسياسية التي تهتم بـ المطالب التي تتمتع فيها دول حوض النيل بمساحة حيوية للبقاء، لذا سنتناول الموقع الجغرافي لحوض النيل ومن ثم التعاون الاقتصادي. والخريطة رقم (١) توضح الموقع الجغرافي لدول حوض النيل:

خريطة (١): الموقع الجغرافي لدول حوض النيل

المصدر: محمد السبيطلي، أزمة سد النهضة والتحولات الإقليمية في القرن الأفريقي، مجلة متابعات أفريقية، المجلد ٢٠، العدد ٢، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٢٠، ص. ١٢.

إن الترابط بين هذه الدول من خلال نهر النيل جعلها وحدة استراتيجية متنافسة مع غيرها من الوحدات الاستراتيجية، مع ذلك الصراع هو السمة السائدة للعلاقات بين دول حوض النيل، وهذا الصراع تفاعلت فيه ثلاث عوامل استراتيجية عامل الاستثمار وعامل المياه والاعتبارات الجيوبولتيكية الاستراتيجية، هذه العوامل جعلت الصراع مفتوح لا يرتبط فقط بين دول حوض النيل بل اتسع ليشمل دولا ليست ضمن النطاق الجغرافي مثل الولايات المتحدة والخليج العربي وإسرائيل وتركيا [١].

وتحاول هذه الدول قدر الإمكان التأثير على قدرة مصر في استقلالها الإقليمي من خلال بقاءها تحت الضغط كما هو الحال مع الولايات المتحدة الامريكية عن طريق تخفيض المساعدات [٢].

كما يرتبط بحوض النيل دائرة استراتيجية متداخلة وهي منطقة القرن الافريقي والبحر الأحمر وهي التي تضم كلا من الصومال وجيبوتي واثيوبيا وارتيريا والسودان وهي منطقة تقع ضمن نطاق الأمن القومي المصري بسبب ترابط البحر الأحمر بقناة السويس وما يتطلب من مصر ان تحقق حضورها الفاعل مع الدول المتشاطئة على البحر الأحمر[٣].

وهذه تعد نقطة تقاطع مع اثيوبيا بالذات في هاتين المنطقتين الاستراتيجيتين مما يجعل السياسة الخارجية المصرية امام ضرورة تحقيق التكاملية الاستراتيجية في الأهداف المتعددة في منطقة حوض النيل مع المناطق الأخرى مما يجعلها منطقة محورية لأهداف امنية متعددة.

II. المحور الثاني

الأهمية الاقتصادية لدول حوض النيل وتأثيرها في السياسة الخارجية المصرية

يغلب النشاط الزراعي على الواقع الاقتصادي لدول الحوض وتمتلك مصر الكثير من الخبرات التي تستطيع من خلالها تطوير الصناعة والزراعة والري بتلك الدول، كذلك توجد جاليات عربية وإسلامية في بعض دول الحوض مثل رواندا واوغندا وبوروندي واغلب سكان زنجبار في تنزانيا مسلمين وهو ما يعطي الأرضية الملائمة لمصر في إمكانية استخدام الثقافة في تشجيع التعاون الاقتصادي مع دول حوض النيل [٤].

يجسد الاهتمام المصري بمسألة المياه سواء كان من جانب الحفاظ على الحصص المائية وحُسن إدارتها أو الدفاع عن امتيازاتها التاريخية في مياه النيل بكافة الأدوات الممكنة باعتبارها المورد الرئيس للحياة ومقتضيات النمو الاقتصادي الشامل، إذ تمت ترجمته في

---

(١) جهاد عودة، *الازمة الاستراتيجية: الصراع الدولي في حوض النيل، كراسات مصرية*، (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، ٢٠١١)، ص.٢٥.

(٢) ايمن شبانة، "التهديدات الجيوسياسية في القارة، في العلاقات المصرية الافريقية نحو افاق جديدة"، *المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشؤون الخارجية، القاهرة*، (٢٠١٧): ص ٥٥.

(٣) صلاح حليمة، "الأمن في منطقة القرن الافريقي والبحر الأحمر، في العلاقات المصرية الافريقية نحو افاق جديدة"، *المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشؤون الخارجية*، (٢٠١٧): مصدر سبق ذكره، ص.٥٧.

(٤) ممدوح الوالي، *اقتصاديات دول حوض النيل*،ط٢، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٦)، ص ٢٦٢.

مواثيق قانونية كثيرة محددة وشاملة على الصعيد الثنائي والمتعدد الاطراف مع بلدان حوض النيل ألزمت هذه البلدان المتفقة على احترام هذه القوانين وعدم الإخلال بها، كما سعت مصر إلى فتح آفاق التعاون مع دول الحوض ومشاركتها في العديد من مشاريع التنمية في هذه الدول، إلى جانب ذلك أسهمت مصر بإنشاء عدة سدود ومحطات لاستخراج مياه الشرب الجوفية، وكذلك قامت بإعداد العديد من الدراسات المطلوبة لمشروعات إنشاء السدود ذات الاستخدامات المتنوعة لتوفير مياه الشرب والطاقة الكهربائية للمواطنين الافارقة، وكان من أهم الاتفاقيات التي عقدت هي (**اتفاقية عام ١٩٥٩**) التي تستطيع مصر بمقتضاها الحصول على (٥٥.٥) مليار متر مكعب سنويًا من مياه النيل. فيما يتحصل السودان على١٨.٥ مليار متر مكعب، لكون أن الإيراد الكلي لنهر النيل هو ٨٤ مليار متر مكعب سنوياً يذهب منها حوالي ١٠ مليارات متر مكعب أثناء الجريان من الجنوب إلى الشمال بسبب عمليات التبخر والتسريب. و(**اتفاقية إعلان المبادئ**) في عام ٢٠١٥، والتي تم توقيعها في مدينة الخرطوم بين دول المصب مصر والسودان وإثيوبيا، والتي عززت من التعاون المشترك على أساس التفاهم والمنفعة المتبادلة وتوفير المكاسب للجميع وفقاً مبادئ القانون الدولي، وطبقاً للاحتياجات المائية في دول المنبع والمصب وليس على أساس الحصص[١].

هذا وقد تبنت مصر مبدأ المصالح المشتركة على مستوى علاقاتها الخارجية تجاه دول (حوض النيل) منذ عام ١٩٩٨ من خلال انضمامها إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (Common Market for Eastern and Southern Africa) ما يعرف بـ(الكوميسا) وهو اهم اشكال التعاون الذي اتجهت الية الدول الافريقية تأسست عام ١٩٩٤ وان انضمام مصر إلى هذا التكتل نابعا من ادراكها العميق لأهمية هذه المنطقة استراتيجيا وضرورة تواجدها في التجمعات الاقتصادية الافريقية حيث يتيح لها الانضمام الحصول على مزايا نسبية وفتح الأسواق امامها[٢]. وان أهمية الاستراتيجية للكوميسا بالنسبة لمصر كون ان ٩ دول مهمة من حوض النيل هي ضمن الكوميسا، وهي(مصر السودان كينيا اوغندا الكونغو رواندا بوروندي اثيوبيا واريتيريا بنسبة ٨٢ بالمئة من دول الحوض البالغ عددها ٢١ دولة[٣]

.

ومن نتائج انضمام مصر إلى الكوميسا أدى إلى ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين مصر والتكتل من ٥٣٢.٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧ إلى ١٧٥١ مليون دولار عام ٢٠١٦ أي زيادة بنسبة ٣٢٩ بالمئة [٤].

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، مصر وقضية المياه، مقال نشر بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٢٢ تاريخ الزيارة ١٢ سبتمبر ٢٠٢٤ عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://tinyurl.com/4n8sahvj

(٢) محمد عبد السلام، *الجيوبولتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول*، (د ن، ٢٠١٩)، ص ٢٦٨ -٢٦٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ص.٢٧١.

وان هذا المضمون يدور حول علاقات التعاون بين مصر و (دول حوض النيل) كما اهتمت الدولة المصرية بدفع تفعيل عدة وسائل يمكن ان تحقق تعزيز التوجهات الاستراتيجية لسياسة مصر الخارجية من خلال عدة أدوات تتوافق مع طبيعة المرحلة التي تجري وتتداخل فيها عدة تفاعلات، وذلك من خلال المجالات الآتية:

ارتكزت سياسة مصر الخارجية على محور بناء الشراكات الاقتصادية مع دول الحوض منذ عام ٢٠١٤ كآلية للتكامل معها، وذلك بهدف مواجهة التحديات الاقتصادية، حيث اكتسبت(مصر) استثمارات كبيرة تبلغ قيمتها أكثر من (١٢ مليار دولار) منذ عام ٢٠١٤، إذ تم إنشاء صندوق للاستثمار في قطاع البنية التحتية[١].

إلى جانب تطوير البنية التحتية للمعلومات في أفريقيا بشكل عام ودول الحوض بشكل خاص في عام (٢٠١٨)، والذي يهدف إلى دعم "التطوير التكنولوجي "والتحول الرقمي في دول حوض النيل من خلال الشراكات في مجالات متعددة الحوكمة وتبادل الخبرات والتدريب والتأهيل ومكافحة الفساد إذ يبلغ عدد المشروعات المصرية التى تمكنت من الحصول على تصاريح حكومية فى إثيوبيا منذ عام ١٩٩٢ حتى الآن، نحو ٥٨ مشروعًا، باستثمارات تصل إلى نحو ٣٥ مليار دولار، ومن أهم المشروعات المصرية في إثيوبيا مشروعات لصناعة كابلات الكهرباء؛ وصناعة مولدات الري ومواسير المياه، في الوقت الذي يبلغ متوسط حجم التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا نحو المليار دولار سنويًا، كما ارتفعت الصادرات الإثيوبية لمصر، إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار[٢].

وقد استضافت مصر منتديات الاستثمار برعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي لغرض تنشيط الفرص الاستثمارية بين دول الحوض، إذ يعد مشروع "الممر الملاحي" بين البحر المتوسط وبحيرة فيكتوريا احد اهم نماذج التعاون بين دول الإقليم الذي يحول نهر النيل" إلى شريان للتنمية يربط دول حوض النيل مع دول العالم حيث يتضمن المشروع إنشاء طريق بري وخط لسكك الحديد وممر ملاحي وربط للكهرباء وكابل معلومات وهو ما يدعم إمكانيات الدول الحبيسة في الحوض حيث سيوفر فرصة الاتصال بالبحار والموانئ العالمية إضافة إلى توفير فرص عمل كبيرة وتنشيط التبادل التجاري والسياحة والسفر بين دول حوض النيل.[٣] حيث استضافت مصر الاجتماع الوزاري الأول لإعداد الجدوى الاقتصادية للمرحلة الثانية من مشروع "الممر الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط" في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢، وهو

---

(١) نورا ماهر، "تأثيرات التحرك الإسرائيلي في حوض النيل"، *مجلة السياسة الدولية*، *مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة*، العدد ١٩٦، أبريل، (٢٠١٤): ص.١٤.

(٢) مايسة خليل حسن، "محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل منذ "٢٠١٤" إثيوبيا نموذجاً،" *المجلة الدولية للدراسات الديمقراطية، عدد خاص، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين*، آيار، (٢٠٢٢): ص ١٣.

(٣) وائل سعيد، "أثر التدخلات الأجنبية في دول حوض النيل على الأمن القومي المصري"، *بحث زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة*، (٢٠١٥م): ص. ٦.

ما سيمثل العمود الفقري للنقل ي القارة الأفريقية، وستكون له انعكاسات اقتصادية وسياسية إيجابية كبيرة على الاقتصاد المصري مستقبلًا[١].

كما واتفقت مصر مع السودان على انشاء خط للسكك الحديدية عبر حدودهما بقيمة (١.١٩) مليار دولار إضافة إلى بناء(منطقة صناعية) بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي بينهما كما تعهدت الحكومة المصرية بمساعدة السودان في تخفيف ديونها خلال مشاركتها في مؤتمر دولي لدعم السودان.[٢]

وكان التوجه المصري يهدف إلى إيجاد منصة للتعاون الاقتصادي مع اثيوبيا في مجال تصدير مواد البناء مثل الاسمنت واستيراد اللحوم ومواصلة تقديم المساعدات والتوجيه للمستثمرين العرب والمصريين المشاركين في هذا المجال فتفاجأت مصر بنفس العام بعدم اعتراف جميع دول المنبع بأي حقوق أو استخدامات مائية لمصر والسودان. [٣]

كما اتخذت مصر استراتيجية جيدة لإعادة هيكلة السياسة الخارجية تجاه دول الحوض منذ عام٢٠١٤، وذلك بالانفتاح عليها دون الارتكاز على ملف المياه وحده بل على مختلف المجالات فمنذ عام٢٠١٤ اهتمت مصر على مستوى الرئاسة بحضور اغلب القمم الدولية والإقليمية والافريقية ومن أهمها منتدى الصين – افريقيا ٢٠١٥، وقمة الهند افريقيا ٢٠١٥، وكان الرئيس المصري يعطي أولوية للقاءات والاجتماعات مع القادة الأفارقة حيث بلغت الزيارات الرسمية إلى اكثر من ١٥٠ زيارة مع دول حوض النيل منذ عام ٢٠١٥[٤].

اما على مستوى الوزراء أجرى وزراء الخارجية والموارد المائية في الحكومة المصرية عدة جولات إلى دول (حوض النيل) منذ عام ٢٠١٥، خاصة إلى كل من كينيا و بوروندي و رواندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دولة جنوب السودان، وكان هدف الزيارة هو استعادة الحضور المصري في منطقة الحوض وإعادة تنشيط العلاقات المشتركة مع دول حوض النيل بالإضافة إلى ايجاد مساحة تفاهم وتواصل مستمر بين مصر ودول حوض النيل للتصدي لجميع التحديات المشتركة وبما يصب في مصلحة بناء (نظام إقليمي) آمن وفعال يحتوي جميع دول الحوض.[٥]

---

(١) موقع اليوم السابع الاخباري، بدء اجتماع إعداد الجدوى للممر الملاحى بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط، تاريخ النشر: ١٢ كانون الأول ٢٠٢٢، تاريخ الزيارة: ١٥ آيار ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/KXFQw .

(٢) أيمن السيد عبد الوهاب، "السياسة المصرية تجاه سد النهضة متطلبات تجاوز المعادلة الصفرية، الملف المصري"، العدد ٢٠، أبريل، (٢٠١٦): ص١٧.

(3) Salim Hanna، Ethiopian Relations 1952-2015، Revista de Ciencias Humanasy Sociales،Universidad del Zulia، Ano،35،2019، Especial N،19، P 2908.

(٤) محمد نصر الدين علام، "سد النهضة وهدوء ما قبل العاصفة"، الملف المصري، العدد ٢٠، أبريل، (٢٠١٦): ص. ١٣.

(٥) محمد نصر الدين علام المصدر نفسه، ص ١٥.

والجدير بالذكر أن استراتيجية السيسي لا تهدف إلى دعم فوري لمواقف مصر في سد النهضة بل تامين الحلفاء للمفاوضات اللاحقة حول إدارة المياه على مستوى الحوض فمثلا اوغندا ايدت موقف اثيوبيا وذكرت حقوق دول المنبع في الاستفادة من مياه النيل وبعد ان كثفت مصر من جهودها الدبلوماسية ومولت مشروعات في اوغندا للمساعدة في الحد من غزو الأعشاب الضارة في بحيرة فكتوريا والتي تعيق الصيد تمكنت من الحصول على دعم عنتيبي وخلال عضوية مصر في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عرضت المساعدة على بوروندي والكونغو الديمقراطية عندما ظهرت دعوات لفرض عقوبات تستهدف قادتها[١].

ادركت مصر أهمية افريقيا، اذ زار الرئيس السيسي عدد من دول افريقيا وشارك في عدد من القمم الافريقية وتراست مصر لجنة الرؤساء الأفارقة للتغيير المناخي، وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٥ استضافت قمة التكتلات الاقتصادية الكوميسا والسادك وتجمع دول شرق افريقيا تبنت مصر مفهوم (المصالح المشتركة)وتامين متطلباتها سواء كان ذلك على مستوى علاقاتها الداخلية أو الخارجية حيال دول الحوض منذ عام ٢٠١٤، ويدور جوهر هذا المفهوم حول علاقات التعاون بين مصر ودول الحوض، كما واهتمت مصر بالدفع نحو تفعيل العديد من الآليات التي تحقق مختلف الضوابط والمعايير التي تعمل بها[٢].

III. المحور الثالث

السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل

إن تعزيز التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية المصرية من خلال عدة أدوات تتوافق مع طبيعة المرحلة من خلال الآتي:

١- ارتكزت سياسة مصر الخارجية على بناء الشراكات الاقتصادية مع دول الحوض منذ عام ٢٠١٤ كـ(آلية للتكامل) مع دول حوض النيل، لأجل مواجهة التحديات الاقتصادية، حيث اكتسبت مصر استثمارات ضخمة تبلغ قيمتها أكثر من (١٢) مليار دولار منذ عام ٢٠١٤، وتم اعلان إنشاء "صندوق للاستثمار "في البنية التحتية" لتطوير البنية التحتية للمعلومات في أفريقيا و(دول حوض النيل) عام ٢٠١٨، إضافة إلى دعم تطوير التكنولوجيا والتحول الرقمي في "دول حوض النيل "من خلال الشراكات في مجالات الحوكمة ومكافحة الفساد، و تبادل الخبرات في مجال التدريب والتأهيل[٣].

٢- اولت حكومة مصر أهمية للاستثمار برعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي لتهيئة وتحسين الفرص الاستثمارية بين (دول حوض النيل)، إذ يمثل مشروع "الممر الملاحي" بين

(1) Sara Hasan Mokaddem and Nihal El mquirmi The Egyptian and Ethiopian Perspectives on the Grand Ethiopian Renaissace Dam POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH 2020 Page 4.

(٢)محمد كمال، "السياسة الخارجية المصرية ما بعد٣٠ يونيو : اهداف ودوائر جديدة"، *مجلة افاق استراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء المصري، القاهرة*، العدد٣ يونيو، (٢٠٢١): ص ٢.

(٣) نورا ماهر، مصدر سبق ذكره.

البحر المتوسط وبحيرة فكتوريا اهم صور التعاون الإقليمي حيث سيحول نهر النيل إلى شريان للتنمية يربط دول حوض النيل مع انحاء العالم، إذ يتضمن هذا المشروع إنشاء سكك حديد وطريق بري وممر ملاحي وكابل معلومات وربط للكهرباء مما يعد فرصة للدول الحبيسة من خلال توفير فرصة الاتصال مع البحار والموانئ العالمية، فضلًا عن توفير فرص عمل كبيرة وتنشيط التبادل التجاري والسياحة والسفر بين دول الحوض(١).

٣- وضعت الحكومة المصرية استراتيجية متكاملة لإعادة هيكلة سياستها الخارجية حيال دول حوض النيل منذ عام٢٠١٤، ودشنت استراتيجيتها بانفتاحها على منطقة حوض النيل دون الاقتصار على ملف مياه النيل فقط، وإنما على مختلف المجالات، كما اجرى وزيري الخارجية والموارد المائية المصريين عدة جولات إلى دول حوض النيل منذ عام ٢٠١٥بخاصة إلى الكونغو الديمقراطية، كينيا جنوب السودان رواندا وبوروندي لأجل استعادة الدور المصري في منطقة حوض النيل بالإضافة إلى إيجاد مساحة للتفاهم واستمرار التواصل بين مصر ودول حوض النيل وذلك لمواجهة التحديات المشتركة بما يخدم مصلحة بناء "نظام إقليمي" يضم دول الحوض كافة(٢).

٤- وفي حقل تنمية الطاقة الكهربائية والمياه اهتمت مصر بتوسيع التعاون مع دول حوض النيل في قطاع الموارد المائية من خلال انشاء مشاريع استراتيجية حيث قامت بأنشاء العديد من السدود لحصاد مياه الامطار واستخدام التكنولوجيا النظيفة لتوفير مياه شرب نقية في المناطق النائية لدول الحوض كما أنشئت مصر عدة سدود بدولة اوغندا بحدود ٧ سدود وحفر ١٨٠ بئر جوفي في السودان وفي اوغندا حفرت ٧٥ بئر إضافة إلى حفؤر ابار في السودان وجنوب السودان وتنزانيا فضلا عن تنفيذ سد (جوليوس نيريري) في تنزانيا وهو اكبر مشروع قومي في تنزانيا تنفذه مصر بنسبة ١٠٠% وبتكلفة ٣ مليار دولار(٣).

٥- كما دعمت مصر فنيًا انشاء معامل الأبحاث الهيدروليكية في اديس ابابا بالإضافة إلى انشاء مركز للتنبؤ بالفيضانات في الكونغو الديمقراطية فضلا عن تأهيل محطات الرصد الرئيسية لرصد قياسات تصريف الأنهار في دولة جنوب السودان والتي توفر البيانات الضرورية اللازمة لمشاريع التنمية واستكمال تنفيذ مشروع مشترك مصري اوغندي لمقاومة الحشائش بالبحيرات العظمى مع الاهتمام بتنفيذ عدة دورات تدريبية تبعا لاحتياجات كل دولة في مجال نظم المعلومات الجغرافية والإدارة المتكاملة للموارد المائية وأعداد التقارير الفنية وغيرها(٤).

٦- كما اقامت مصر عدة مشاريع في مجالات (الطاقة الكهربائية) والربط الكهربائي مع دولة السودان الذي سيصبح نواة وكذلك ممر لنقل الطاقة الكهربائية من افريقيا إلى أوروبا

(١) وائل سعيد، مصدر سبق ذكره.
(٢) محمد نصر الدين علام، مصدر سبق ذكره، ص ١٥-١٦.
(٣) أيمن السيد عبد الوهاب، " السياسة المصرية تجاه سد النهضة متطلبات تجاوز المعادلة الصفرية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي مع جمهورية الكونغو (انجا- اسوان) كما قدم القطاع المصري للكهرباء عدة دورات تدريبية لمتدربين من دول الحوض في اطار مشروع التعاون مع الدول الافريقية لعام ٢٠١٩ وهذه المشاريع ممكن ان تحدث تأثير للنفوذ المصري نحو القضايا المشتركة مع (دول حوض النيل).[١]

٧- وقعت مصر مذكرة تفاهم لمشروع إنشاء سدود حصاد مياه الأمطار بجنوب السودان، وإعداد دراسات إنشاء سد "واو"، بالإضافة إلى الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع درء مخاطر الفيضان بمقاطعة "كسيسي" غربي أوغندا، إلى جانب ذلك، تنتشر افرع شركة "المقاولون العرب" الوطنية المصرية بداخل ٢٣ دولة إفريقية من أجل تنفيذ عدد من مشروعات البنية التحتية الكبيرة، وأعمال النقل الكبرى، أحدثها التعاقد على تصميم وتشييد سد ومحطة "روفيجي" للكهرباء بمنطقة "ستيجلر جورج" في تنزانيا[٢].

وشهدت شرق افريقيا توقيع اتفاقية لإقامة منطقة للتجارة الحرة تضم٢٦ دولة افريقية ولغرض دفع علاقات الشراكة والتعاون مع افريقيا أسست مصر الوكالة المصرية للشراكة من اجل التنمية في يوليو ٢٠١٤[٣].

وبذلك، اتسمت السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل بعدم الفاعلية خلال العقدين الأخيرين وتراجع الدور المصري وانكفاءه عن القارة الافريقية لصالح الاهتمام بالدائرة الأمريكية والاوربية الا ان مصر بدأت تعزيز دورها فيها بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لتستعيد دورها، لاسيما بعد توليها رئاسة الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٩. وفي هذا الشأن تبذل مصر قصارى جهدها لتستعيد توازن القوى لصالحها الذي كانت تمتلكه، وبسبب الأحداث التي مرت بها مصر واستغلتها دول إفريقية مثل: (إثيوبيا)، وجهات خارجية داعمة لها حدث ثمة اختلال في توازن القوى[٤].

الخاتمة

إنّ حوض النيل لا يمثّل مجرد حوض نهري تتقاسم مياهه مجموعة من الدول الإفريقية، بل يُعدّ ساحة استراتيجية ذات أبعاد متعددة تؤثر بشكل مباشر في معادلات السياسة الخارجية المصرية. فقد أظهر التحليل أن مصر، وعلى مدار العقود الماضية، تعاملت مع هذه المنطقة بوصفها امتدادًا طبيعيًا لأمنها القومي، حيث يتقاطع فيها البُعد الجغرافي مع الأمن المائي والاقتصادي والسياسي، لقد كانت مصر دائمًا تدرك أن مستقبلها مرتبط إلى حد كبير بكيفية

(١) عصام عبدالشافي، "الجوانب الفنية في أزمة سد النهضة"، *مجلة السياسة الدولية*، *مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة* العدد ١٩٥، يناير، (٢٠١٤): ص ١٦.

(٢) الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، الجمهورية الجديدة عشر سنوات من التنمية، تاريخ النشر ١٦ آيار ٢٠٢٥، تاريخ الزيارة: ٣٠ آذار ٢٠٢٤، تاريخ الزيارة: ١٦ آيار ٢٠٢٥، متاح عل الرابط الآتي: https://2u.pw/7mEbV .

(٣) محمد كمال، مصدر سبق ذكره.

(٤) مايسة خليل حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

إدارتها لعلاقاتها مع دول الحوض، لا سيما في ظل تصاعد الأزمات المرتبطة بالمياه مثل سد النهضة، والتحركات الإقليمية والدولية التي تسعى إلى تغيير موازين القوى في المنطقة. وفي هذا السياق، تبنّت مصر منذ عام ٢٠١٤ سياسة خارجية أكثر ديناميكية وانفتاحًا، قائمة على تنويع أدوات التأثير، ما بين القوة الناعمة والمبادرات التنموية، والقوة الصلبة عبر التلويح بخيارات الضغط الاستراتيجي، وقد برهنت التجربة المصرية في السنوات الأخيرة على أن العمل الدبلوماسي المتوازن، المقرون بمشاريع اقتصادية حقيقية وتحالفات إقليمية مدروسة، يمكن أن يحقق قدرًا كبيرًا من الحضور الفاعل في منطقة تتسم بتعقيداتها وتشابك ملفاتها، كما أن دخول مصر في تجمعات مثل الكوميسا، والمشروعات الكبرى مثل الممر الملاحي من بحيرة فيكتوريا إلى البحر المتوسط، يُظهر انتقالًا نوعيًا في الرؤية المصرية من مجرد الدفاع إلى المبادرة وقيادة التنمية. وفي ظل التحديات المستجدة، من تغيّر المناخ إلى التدخلات الخارجية في دول الحوض، تبرز الحاجة إلى استراتيجية مصرية طويلة المدى، تستند إلى بناء الثقة، وتفعيل التعاون، وتعزيز الحضور المؤسسي المصري في إفريقيا، بما يضمن لمصر الحفاظ على حقوقها التاريخية في مياه النيل، وفي ذات الوقت المساهمة في استقرار وتنمية محيطها الإقليمي.

أولاً: الاستنتاجات

١. يشكل حوض النيل عمقًا استراتيجيًا حيويًا للأمن القومي المصري.

٢. العلاقات مع دول الحوض تحكمها معادلة مركبة من المصالح والمخاوف، لا سيما فيما يتعلق بمصادر المياه.

٣. الجهود المصرية بعد عام ٢٠١٤ أظهرت تحولات كبيرة في الانفتاح على إفريقيا، خاصة عبر الكوميسا، والبنية التحتية، والمشاريع التنموية.

٤. التنافس المصري الإثيوبي في الحوض، خاصة في الصومال وسد النهضة، يعكس التحديات الجيوسياسية المتصاعدة في المنطقة.

ثانياً: التوصيات

١. ان تعزز مصر التعاون الإقليمي مع دول حوض النيل من خلال تفعيل الأطر القانونية والدبلوماسية التي تضمن التوزيع العادل لمياه النيل.

٢. الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع التنموية داخل دول الحوض لتعزيز الشراكات وكسب الدعم السياسي.

٣. تبني خطاب دبلوماسي متوازن يجمع بين الحزم في الدفاع عن الحقوق المائية والانفتاح على الحوار والتفاهم المشترك.

٤. التركيز على القوى الناعمة كالثقافة والتعليم والصحة مع دول حوض النيل خاصة في الدول ذات الأغلبية المسلمة أو المتقاربة ثقافيًا مع مصر.

٥. تنويع الشراكات الدولية مع قوى فاعلة في إفريقيا مثل الصين وروسيا والهند لتعزيز الحضور المصري في القارة.
٦. إعداد كوادر دبلوماسية متخصصة في الشأن الإفريقي وحوض النيل، لدعم الأداء المصري على الساحة الدولية

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الكتب العربية والمترجمة

١- محمد عبد السلام، *الجيوبولتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول*؛ ٢٠١٩.
٢- ممدوح الوالي، *اقتصاديات دول حوض النيل*،ط٢، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٦.

ثانيًا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- محمد علي عبدالله الشامخ، "الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل(مشروع سد النهضة: دراسة حالة"، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط كانون الثاني٢٠٢٠.
٢- مهند عبد الواحد كاظم جواد النداوي، "الاستراتيجية الإسرائيلية حيال دول حوض النيل"، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣.

ثالثًا: البحوث والدراسات

١- أيمن السيد عبد الوهاب، " السياسة المصرية تجاه سد النهضة متطلبات تجاوز المعادلة الصفرية، الملف المصري"، العدد ٢٠، أبريل، (٢٠١٦).
٢- ايمن شبانة، "التهديدات الجيوسياسية في القارة، في العلاقات المصرية الافريقية نحو افاق جديدة"، *المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشؤون الخارجية، القاهرة*، (٢٠١٧).
٣- جهاد عودة، "الازمة الاستراتيجية : الصراع الدولي في حوض النيل"، *كراسات مصرية، المكتبة الاكاديمية، القاهرة*، (٢٠١١).
٤- سلمة عثمان سيد احمد، "الأهمية الجيوسياسية لحوض النيل"، *مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي*، المجلد الخامس، العدد العاشر، مارس، (٢٠٢٣).
٥- صلاح حليمة، "الأمن في منطقة القرن الافريقي والبحر الأحمر، في العلاقات المصرية الافريقية نحو افاق جديدة"، *المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشؤون الخارجية*، (٢٠١٧).
٦- عصام عبدالشافي، "الجوانب الفنية في أزمة سد النهضة"، *مجلة السياسة الدولية*، مركز *الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة*، العدد ١٩٥، يناير، (٢٠١٤).

٧- مايسة خليل حسن، "محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل منذ ٢٠١٤" إثيوبيا نموذجاً"، *المجلة الدولية للدراسات الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين*، عدد خاص، آيار، (٢٠٢٢).

٨- محمد السبيطلي، "أزمة سد النهضة والتحولات الإقليمية في القرن الأفريقي"، *مجلة متابعات أفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض*، المجلد ٢٠، العدد ٢، (٢٠٢٠).

٩- محمد السعيدي ومحمد بشير، "نحو فهم للصراع المائي في شرق النيل: قضية سد النهضة والمفاهيم الخاطئة الشائعة"، *مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة*، مجلد١١ ، عدد٦٢ ، أيار، (٢٠٢٣).

١٠- محمد كمال، "السياسة الخارجية المصرية ما بعد٣٠ يونيو : اهداف ودوائر جديدة"، *مجلة افاق استراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء المصري، القاهرة*، العدد٣ يونيو، (٢٠٢١).

١١- محمد نصر الدين علام، "سد النهضة وهدوء ما قبل العاصفة"، الملف المصري، العدد ٢٠، أبريل، (٢٠١٦).

١٢- نورا ماهر، "تأثيرات التحرك الإسرائيلي في حوض النيل"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة*، العدد ١٩٦، أبريل، (٢٠١٤).

١٣- وائل سعيد، "أثر التدخلات الأجنبية في دول حوض النيل على الأمن القومي المصري"، *بحث زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة*، (٢٠١٥).

رابعًا: المصادر باللغة الانكليزية

1- Sara Hasan Mokaddem and Nihal El mquirmi The Egyptian and Ethiopian Perspectives on the Grand Ethiopian Renaissace Dam POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH 2020.

خامسًا: المصادر الإلكترونية

١- مايسة خليل حسن، محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ٢٠١٤ اثيوبيا نموذجًا، تمت الزيارة ٢٠٢٤/١٢/١٢ على الرابط: https://democraticac.de/?p=82198#.

٢- موقع اليوم السابع الاخباري، بدء اجتماع إعداد الجدوى للممر الملاحى بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط، تاريخ النشر: ١٢ كانون الأول ٢٠٢٢، تاريخ الزيارة: ١٥ آيار ٢٠٢٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/KXFQw .

٣- الهيئة العامة للاستعلامات، مصر وقضية المياه، مقال نشر بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٢٢ تاريخ الزيارة ١٢ سبتمبر ٢٠٢٤ عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://tinyurl.com/4n8sahvj .

٤- الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، الجمهورية الجديدة عشر سنوات من التنمية، تاريخ النشر ١٦ آيار ٢٠٢٥، تاريخ الزيارة: ٣٠ آذار ٢٠٢٤، تاريخ الزيارة: ١٦ آيار ٢٠٢٥، متاح عل الرابط الآتي: https://2u.pw/7mEbV .

5- Mohammed Suliman: Nile Strategy Egypt s Somali Guardian، Egypt begins troop deployment to Somalia amid Mogadishu's push to expel Ethiopian forces، 27 August 2024، https://2u.pw/C0kWMwSb .